

حل السلسلة الأولى

2- أهم المستجدات الدولية التي أدت لظهور الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية:

* **التبادل التجاري:** أدى النزوع إلى حرية التبادل التجاري بين دول العالم، وتحرير التجارة التدريجي من القيود الجمركية، وتزايد عدد الدول الموقعة على اتفاقية التبادل التجاري (المنظمة العالمية للتجارة) إلى اهتمام الدول والمؤسسات بتكاليف الإنتاج بهدف تحديد الأسعار، واحترام قواعد المنافسة الشريفة، وهذا يعتمد على تبني المعايير المحاسبية الدولية فلا يجوز البيع بأقل من ثمن التكلفة بشكل عام إذا أن البيع بالخسارة يؤدي إلى تدمير نظام المنافسة العادلة، والعمل على تطبيق سياسة الإغراق لتدمير بعض المؤسسات المنافسة عن طريق إلحاق خسائر كبيرة بها مما يؤدي إلى إفلاسها وخروجها من السوق، فاعتبرت المنظمة العالمية للتجارة البيع بأقل التكلفة مخالف لقواعد التجارة الدولية، وقد عملت المعايير المحاسبية الدولية على توحيد مفهوم قياس التكلفة إما بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل .

* **الحاجة لمواكبة التقدم والتطور العالمي وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه:** ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة. فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة في المؤسسة الواحدة إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) وكذلك الحلول المتناقضة بين المؤسسات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة)، ومن أمثلة الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي ما يلي:

- معالجة مشكلة الإيجار التمويلي، مرة يعتبر أصلاً وأحياناً مصروفاً دون ضوابط.

- تقويم المخزون السلعي آخر الدورة، فقد أحضت لجنة توجيه المعايير المحاسبية الدولية (ASC) وجود 15 طريقة مختلفة للتقويم تؤدي إلى أرباح مختلفة.

- وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة.

- ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولا وطنيا ودوليا، مثلا الاختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة.

* **التنمية الدولية:** تمثل التنمية الدولية هدفا تسعى إلى تحقيقه الشعوب وحكومات الدول المختلفة، كما تهتم المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي بدراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول العالم وتعطي بعض المساعدات الإحصائية في هذا المجال، بهدف إعداد الحسابات القومية ضمن أسس موحدة تصلح للمقارنة بين دول العالم، كما تصلح للتجميع والتلخيص على مستوى الأقاليم أو القارات أو الدول، ولما كان النشاط الاقتصادي يمارس من قبل المؤسسات الاقتصادية حكومية أو خاصة، فلا بد من إعداد هذه الحسابات من قبل المؤسسات ضمن المفاهيم المحددة في النظام، شريطة أن تفصح في التقارير المالية على أسس القياس المستخدمة لإمكان إدخال التعديلات المناسبة عليها، وهذا ما يفترض إما الأخذ بأسس ومعايير الحسابات القومية المحددة بحسب نظام الأمم المتحدة، أو الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية مما يجعل توحيدها ممكنا وإعداد الحسابات القومية بناء عليها تكون شفافة وقابلة للمقارنة .

4- المزايا والمعوقات من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

المزايا: هناك مجموعة من المزايا نذكر منها في النقاط الآتية:

- انتقاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للمؤسسات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية، إذ بدلاً من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الدولية تزيل هذه الحاجة وتؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم.
- إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية، حيث إجراء المقارنات يسهل عملية تقييم الأداء للمؤسسات ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية، وهو بدوره يساعد على إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية. ويبدو منطقياً أن تخفيض درجة الاختلافات في الممارسات المحاسبية هو الحل لهذه المشكلة فالقوائم المالية القابلة للمقارنة سوف تشجع على التدفق الحر لرأس المال عند أقل تكلفة ممكنة إلى الأعمال الأكثر كفاءة؛
- يساعد على إنجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيح من خفض تكاليف هذه الرقابة، التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات) أعباء إضافية تتعلق أساساً بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجمع؛
- يمكن أن يسهل على المؤسسات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، وذلك من خلال إعطاء المؤسسة فرصة أخرى للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجودة فيها. سواء كان في صورة رأس مال أو قروض، حيث إن أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج يعتمدون على التقارير المالية لتحقيق أفضل فرص الاستثمار والإقراض، وسوف يفضلون المعايير الدولية، لأن المعلومات المنشورة بالتقارير المالية تكون أكثر ملاءمة وقابلة للمقارنة بالنسبة لهم، مما يشجع المستثمرين والمقترضين على الاعتماد على هذه المعلومات في تقييم فرص الاستثمار والاقتراض، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة لهم؛
- بالنسبة لرجال المصارف والمقترضون فسوف ترتفع درجة الثقة لديهم في القوائم المالية، وكذلك المحللون الماليون فسوف يتمكنون من الحصول على تقارير مالية مفهومة يمكن أن يعتمدوا عليها كمدخلات لعمليات التحليل المالي، واستخدام المقارنات التي تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية للمحلل المالي تكون ممكنة ومبنية على أسس أكثر موضوعية ومن ثم تزيد من درجة الثقة في نتائج التحليل المالي؛
- من المتوقع أن تساهم المعايير المحاسبية الدولية في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث إن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية، كما قد يساهم في رفع مستوى النظم المحاسبية بها؛
- تسهيل وتوحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة بأحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة توحيد العملة فقط؛
- يؤدي التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية إلى اختصار الزمن والتكلفة والجهود المبذولة بالنسبة للدول النامية التي لا توجد بها منظمات للمحاسبة المهنية، وتفتقر إلى معايير محاسبة ومراجعة معتمدة ومكتملة؛ كما تكون الدول النامية على دراية بالمبادئ والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعمل في ظلها المؤسسات الدولية العاملة في بلدانها؛
- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

4- شرح المصطلحات:

* **المعيار:** يشير المعيار إلى مجموعة من وحدات القياس أو المواصفات المقررة أو المفروضة من طرف القانون والتي نستخدمها للوصف العادل لشيء معين.

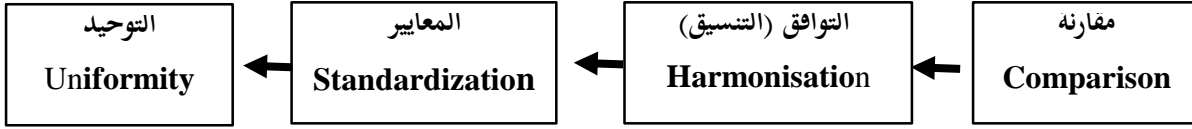
* **أما المعيار في المحاسبة:** " هو مقياس متفق عليه يهدف إلى المعالجة المناسبة لحالة معينة ويعد مؤشراً عملياً للمحاسب ويقلل من المرونة غير الضرورية ومن خيارات الإدارة في التطبيق".

وُعرف المعيار المحاسبي على أنه " المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستخدمين منها.

* **التوافق المحاسبي:** هو محاولة لجمع أنظمة المحاسبة المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة الناتجة عن بيئات مختلفة في شكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة.

* **التوحيد المحاسبي:** هو الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك التبويب في القياس، ويمكن القول إن التوحيد المحاسبي تكمن مهامه الأساسية إعداد المعايير المحاسبية وإزالة الاختلاف الموجود، والتقليل من الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية.

علاقة مفاهيم التناسق (التوافق) ووضع المعايير



5- الشكل الجديد للهيئة الذي يقع على عاتقها المسؤولية في إعداد وتطوير المعايير المحاسبية الدولية: كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ العام 1973 وحتى العام 2001 الهيئة المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية الدولية وتمثل الأهمية الرئيسية للجنة معايير المحاسبة الدولية في تشجيعها واضعي معايير المحاسبة الوطنية حول العالم على تحسين وتوحيد معايير المحاسبة الوطنية، وبعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي يقع على عاتقه المسؤولية لتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتضييق الفوارق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض التقارير المالية بهدف توفير معايير محاسبية أقل تعقيدا وتوفي بالاحتياجات المتجددة لممارسات الأعمال وإدارات الحكومات وتمكن من الحصول على معلومات ذات جودة تغطي احتياجات مستخدميها في صنع القرارات الاقتصادية بما فيها الكشف المبكر عن الأزمات.

6- أهداف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) من إصدار هذه المعايير نذكرها في النقاط الآتية:

- تطوير مجموعة وحيدة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) المقبولة عالميا العالية الجودة والقابلة للفهم والانفاذ عالميا والمبنية على مبادئ محددة بوضوح.

- تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.

- مراعاة احتياجات مختلف أنواع وأحجام المنشآت حسبما يكون مناسباً، في الظروف الاقتصادية المختلفة.

- تعزيز وتسهيل تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، كونها المعايير والتفسيرات الصادرة عن المجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، من خلال تحقيق المقاربة بين معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

7- الإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): تم إصدار إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير المالية في سبتمبر 2018

حيث حل محل إطار إعداد وعرض البيانات المالية الذي تم وضعه من قبل الهيئة السابقة للمجلس، ويتناول إطار المفاهيم هذا ما يلي:

- هدف المعلومات المالية؛

- الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة؛

- التعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تبني منها المعلومات المالية؛

- مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه؛

8- هيئات مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومسؤولياتها: يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من مجموعة من الهيئات يمكن عرضها كما يلي:

* **مجلس المراقبة:** يعمل مجلس المراقبة على إيجاد صلة رسمية بين الأمناء والسلطات العامة، حيث تسعى هذه العلاقة إلى مضاعفة الصلة على أساس دولي بين واضعي معايير المحاسبة والسلطات العامة تلك التي تشرف بشكل عام على واضعي معايير المحاسبة. ويتم الاتفاق على مذكرة تفاهم بين مجلس المراقبة ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) بحيث تصف التفاعل بينهما. ويضم مجلس المراقبة:

- عضو مسؤول للهيئة الأوروبية؛

- رئيس لجنة الأسواق الناشئة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية؛

- رئيس اللجنة الفنية التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية؛

- مفوض وكالة الخدمات المالية اليابانية؛

- رئيس هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية؛

- بصفة مراقب، رئيس لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وتضطلع مسؤوليات مجلس المراقبة في:

- المشاركة في عملية تعيين الأمناء والموافقة على تعيينات الأمناء وفقاً للإرشادات؛

- المراجعة وتقديم المشورة إلى الأمناء حول وفائهم بالمسؤوليات؛

- الاجتماع مع الأمناء أو مجموعة تابعة لهم مرة واحدة على الأقل سنوياً، كما يملك مجلس المراقبة الصلاحية في طلب الاجتماع مع الأمناء أو مع رئيس الأمناء بشكل منفصل، وتتضمن هذه الاجتماعات مناقشة القضايا التي أحالها مجلس المراقبة للنظر فيها في الوقت المناسب من قبل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية؛

- ينبغي على مجلس المراقبة إعداد ميثاق يبين الإجراءات التنظيمية والتشغيلية وإجراءات صناعة القرارات الخاصة به. وينبغي أن يصدر الميثاق بصورة علنية.

* **مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)**

بتاريخ 01 جويلية 2010 تم إعادة تسمية هذه اللجنة باسم (IFRS Foundation) بعدما كانت تسمى (IASC Foundation)، وتتكون هذه اللجنة حالياً من 22 عضواً إدارياً (Les Trustees)، يتحمل مجلس المراقبة مسؤولية الموافقة على تعييناتهم، وتشمل مسؤوليات الأمناء الإشراف على عمليات مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجلس الاستشاري للمعايير ولجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمتابعة والإشراف على فاعلية مجلس معايير المحاسبة الدولية والتزامه بأسلوب عمله وبالإجراءات الاستشارية ووضع وتنفيذ ترتيبات التمويل المناسبة، واعتماد موازنة مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالي وتحمل مسؤوليات التغييرات في النظام الداخلي.

يتكون الأمناء من أفراد يوفرون كمجموعة توازناً للخلفيات المهنية، بما في ذلك المدققون والمعدون والمستخدمون والأكاديميون ومسؤولون آخرون يعملون في خدمة الصالح العام، وبموجب النظام الداخلي لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما هو معدل في سنة 2010، ومن أجل ضمان وجود قاعدة دولية عريضة يجب أن يكون هناك:

- ستة أمناء معينين من آسيا/ منطقة الهادئ - ستة أمناء معينين من أوروبا - ستة أمناء معينين من شمال أمريكا - أمين واحد يتم تعيينه من أفريقيا - أمين واحد يتم تعيينه من أمريكا الجنوبية - اثنان من الأمناء معينين من أي منطقة مع مراعاة الحفاظ على التوازن الجغرافي الكلي.

يتم تعيين الأمانة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. كما يقوم الأمانة بتعيين فرد من بينهم رئيساً للأمانة بالإضافة إلى نائبين إثنين للرئيس، بشرط موافقة مجلس المراقبة. كما يجتمع الأمانة مرتين على الأقل كل سنة. وعلى الأمانة أن يعملوا على ما يلي:

- البدء بمسؤولية جمع الأموال؛

- تأسيس إجراءات التشغيل الحالية أو تعديلها للأمانة (Les Trustees)؛

- مراجعة موقع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الوقت المناسب فيما يخص كل من موقعها القانوني وموقعها التشغيلي؛

- التحقق من إمكانية الحصول على وضع (مؤسسة خيرية) أو ما يشبه ذلك لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تلك البلدان التي يساعد فيها مثل ذلك الوضع على جمع الأموال؛

- يشارك العموم في اجتماعاتهم، إلا أنهم يستطيعون باختيارهم أن يعقدوا مناقشات معينة (وعادة ما يكون ذلك عند مناقشة اختيار الأعضاء والتعيين والمسائل الأخرى الخاصة بالموظفين والتمويل) بخصوصية؛

- نشر تقرير سنوي بخصوص أنشطة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما فيها بيانات التدقيق المالية وجدول وأولويات عمل السنة التالية.

ويكون النصاب القانوني لاجتماعات الأمانة بحضور 60% من الأعضاء شخصياً أو من خلال الاتصال عن بعد ولا يجوز أن يكون الحضور عن الأمانة بالإنابة، ويكون لكل أمين صوت واحد فقط ويطلب من الأغلبية البسيطة لتلك الأصوات أن تتخذ قرارات حول مسائل لا تتعلق بإنهاء تعيين أحد الأمانة أو تعديل النظام الأساسي أو عمل تغييرات بسيطة لمصلحة تسهيل إدارة العمليات حيث يطلب في تلك الحالات موافقة 75% من كافة أصوات الأمانة. ولا يسمح بالتصويت بالوكالة حول أي موضوع، وفي حالة تعادل الأصوات يكون للرئيس صوتاً إضافياً مرجحاً.

*مجلس معايير المحاسبة الدولية (مجلس الإدارة)

يتألف مجلس معايير المحاسبة الدولية من ستة عشر (16) عضواً، يتم تعيينهم من قبل الأمانة على أساس الكفاءة المهنية والخبرة العملية، لمدة خمس سنوات وتكون قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ولمدة خمسة سنوات أخرى هذا بالنسبة للأعضاء الذين تم تعيينهم قبل 2 يوليو 2009، أما الأعضاء الذين تم تعيينهم بعد هذا التاريخ فتكون قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ولمدة ثلاثة سنوات، باستثناء الرئيس ونائب الرئيس. ولا ينبغي أن يكون أي فرد ضمن أعضاء الأمانة (Les Trustees) وعضو في مجلس معايير المحاسبة الدولية في الوقت نفسه.

كما هناك إمكانية وجود ثلاثة أعضاء كأعضاء غير متفرغين (يقصد بغير متفرغين أن الأعضاء المعينون يقدمون معظم وقتهم في خدمة مدفوعة الأجر من طرف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، ويكون باقي الأعضاء أعضاء متفرغين، بمعنى أنهم يسخرون كل وقتهم لأعمال المجلس ويتقاضون على ذلك أجراً. ويتوزعون كما يلي:

- أربعة أعضاء من منطقة آسيا/ منطقة الهادئ - أربعة أعضاء من أوروبا - أربعة أعضاء من أمريكا الشمالية - عضو واحد من أفريقيا - عضو واحد من أمريكا الجنوبية - عضوان يتم تعيينهما من أي منطقة لتحقيق التوازن الجغرافي الكلي.

يكون لكل عضو في مجلس المعايير المحاسبة الدولية صوت واحد، ولن يسمح بالتصويت بالوكالة بشأن الأمور الفنية والأمور الأخرى. ولن يسمح كذلك لأعضاء مجلس معايير المعايير المحاسبة الدولية بإنابة أشخاص لحضور الاجتماعات بدلا عنهم. وفي حال تعادل الأصوات بشأن قرار ما تتخذه أغلبية بسيطة من أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية الحاضرين اجتماع ما شخصياً أو عبر الاتصال عن بعد، فسوف يكون للرئيس صوتاً إضافياً مرجحاً. ويضطلع مجلس المعايير المحاسبة الدولية بالمهام التالية:

- المسؤولية التامة حيال كافة أمور مجلس المعايير المحاسبة الدولية الفنية بما فيها إعداد وإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (باستثناء التفسيرات) ومسودات العرض والتي تتضمن كل منها آراء معارضة وموافقة وإصدار التفسيرات التي تم تطويرها من قبل لجنة التفسيرات؛

- نشر مسودة العرض بشأن كافة المشاريع وأيضاً نشر وثائق مناقشات ليطلع الجمهور على المشاريع الكبرى، وفقاً للإجراءات التي تم الموافقة عليها من قبل الأوصياء؛
- في الظروف الاستثنائية، فقط بعد طلب واستلام موافقة مسبقة بشكل رسمي من 75% من الأوصياء التقليل وليس التخلي عن الفترة المخصصة لإبداء ملاحظات الجمهور حول مسودة العرض إلى ما دون الفترة الدنيا المنصوص عليها في دليل أسلوب العمل؛
- مطلق الحرية في تطوير وإنجاز جدول أعماله الفني، مع مراعاة ما يلي:
- التشاور مع الأمناء والمجلس الاستشاري؛
 - إجراء مشاورات عامة كل ثلاثة سنوات، بحيث بدأت المشاورات الأولى في موعد أقصاه 30 جويلية 2011.
 - الإشراف الكامل على مهمات المشاريع في المسائل الفنية؛
 - تأسيس إجراءات لمراجعة الملاحظات التي قدمت خلال فترة زمنية معقولة بشأن الوثائق المنشورة من أجل إبداء الملاحظات؛
 - تشكيل لجان توجيهية أو نماذج أخرى من المجموعات الاستشارية المختصة لتقديم المشورة حول المشاريع الكبرى؛
 - التشاور مع المجلس الاستشاري بشأن المواضيع الكبرى والقرارات وجدول وأولويات العمل؛
 - التفكير بعقد جلسات علنية لمناقشة المعايير المقترحة على الرغم من عدم وجود شرط لعقد جلسات علنية لكل مؤسسة؛
 - التفكير بإجراء اختبارات ميدانية (في كل من البلدان المتقدمة والأسواق) لضمان أن المعايير المقترحة عملية وقابلة للتطبيق في كافة البيئات، على الرغم من عدم وجود شرط لإجراء اختبارات ميدانية لكل مؤسسة.
- *لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)**
- أنشأ الأمناء لجنة التفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) المسماة سابقاً لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية (SIC) في مارس 2002 حيث تتكون هذه اللجنة من أربعة عشر (14) عضواً ناخباً يتم تعيينهم من قبل الأمناء لفترات يتم تجديدها كل ثلاث سنوات وينبغي أن يختار الأمناء أعضاء لجنة التفسيرات بحيث تضم مجموعة من الأشخاص يجمعون بين أفضل الخبرات الفنية المتاحة ومختلف خبرات الأسواق والأعمال الدولية في التطبيق العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفي تحليل البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- يعين الأمناء عضواً من مجلس معايير المحاسبة الدولية مدير للأنشطة الفنية أو عضواً آخر من ذوي المناصب العليا من هيئة موظفي مجلس معايير المحاسبة الدولية أو أي شخص آخر مؤهل لترأس لجنة التفسيرات. لا يحق لهم التصويت إنما لهم الحق في الحضور والتحدث في الاجتماعات.
- تجتمع لجنة التفسيرات حينما وعندما يطلب منها ذلك، ويعتبر النصاب قانونياً بالحضور الشخصي لعشرة من الأعضاء الذين يحق لهم التصويت أو من خلال اتصالمهم عن بعد، وينصب مجلس معايير المحاسبة الدولية واحداً أو اثنين من أعضاء المجلس في لجنة التفسيرات ليحضر أو ليحضر الاجتماعات كمراقبين لا يحق لهم التصويت. وتعمل لجنة التفسيرات على ما يلي:
- تفسير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتوفير الإرشادات في الوقت المناسب حول مسائل التقرير المالي التي لم يتم تناولها بشكل خاص في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في سياق إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى القيام بمهام أخرى نزولاً عند طلب المجلس؛
- ولدى تنفيذ مهامه بموجب الفقرة أعلاه، يجب أن تأخذ اللجنة بالاعتبار هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية بالعمل بفاعلية مع الهيئات التي تضع المعايير الوطنية من أجل تقريب معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى حلول ذات جودة عالية؛
- نشر مسودة التفسيرات بعد أن يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية لكي يطلع عليها الجمهور ويبدى ملاحظاته ثم النظر في تلك الملاحظات خلال فترة معقولة قبل صياغة التفسير بشكله النهائي؛

- تقلد التقارير لمجلس معايير المحاسبة الدولية والحصول على الموافقة من تسعة أعضاء على التفسيرات النهائية، إذا كان هناك أقل من ستة عشر عضواً، أو عشرة أعضاء إذا كان هناك ستة عشر عضواً.

* المجلس الاستشاري (SAC)

يتكون المجلس الاستشاري (SAC) من (50) عضواً يمثلون الأطراف المعنية على المستوى الدولي، حيث يوفر المجلس أداة اتصال رسمية للمجموعات الأخرى والأفراد الراغبين في إعداد التقارير المالية من خلفيات وظيفية وبيئات جغرافية متباينة.

يتم تعيين أعضاء المجلس الاستشاري لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يتم تعيين رئيس المجلس الاستشاري من قبل الأمناء. ولا يمكن أن يكون عضواً في مجلس معايير المحاسبة الدولية أو من موظفيه. ويُدعى رئيس المجلس الاستشاري لحضور اجتماعات الأمناء والمشاركة فيها. كما يهدف المجلس الاستشاري إلى ما يلي:

- تقديم المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية حول جدول العمل، القرارات، وأولويات عمله، وتقديم المشورات الأخرى لمجلس معايير المحاسبة الدولية أو إلى الأمناء.

- إبلاغ مجلس معايير المحاسبة الدولية بوجهات نظر المنظمات والأفراد والأعضاء في مجلس الاستشاري حول المشاريع الكبرى للهيئات التي تضع المعايير.

- تقديم النصائح الأخرى لمجلس معايير المحاسبة الدولية أو إلى الأمناء.

كما يجتمع المجلس عادة ثلاث مرات في السنة على الأقل، وتكون الاجتماعات مفتوحة لحضور الجمهور. وتتم استشارة المجلس (SAC) من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قبل أن يتخذ الأخير أية قرارات تتعلق بالمشاريع الكبرى ومن قبل الأمناء قبل أية تغييرات مقترحة بشأن النظام الأساسي.

10- تتبع عمليات إعداد المعايير (IFRS) مسار معين: تهم عملية إعداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عادة بحل المشاكل التي يتم طرحها من

قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أو الهيئات التي تربطها علاقات بها ويتبع عملية إعداد المعايير المسار التالي:

- يطلب من الكادر تحديد ومراجعة كافة المسائل المتعلقة بالموضوع والتفكير بتطبيق إطار المفاهيم على تلك المسائل؛

- دراسة المتطلبات والممارسات المحاسبية الوطنية والممارسات وتبادل وجهات النظر حول المسائل مع الهيئات التي تضع المعايير الوطنية؛

- استشارة الأوصياء والمجلس الاستشاري حول صواب إضافة الموضوع إلى برنامج عمل المجلس الاستشاري؛

- تشكيل لجنة استشارية لتقديم المشورة لمجلس المعايير المحاسبة الدولية بشأن المشروع؛

- نشر وثائق المناقشة لاطلاع الجمهور عليها وإبداء الملاحظات حولها؛

- نشر مسودة العرض (بما في ذلك الآراء المعارضة لأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية) التي يتم الموافقة عليها بتسعة أصوات على الأقل في مجلس المعايير

المحاسبة الدولية إذا كان يوجد أقل من 16 عضواً، أو من قبل عشرة من أعضائه إذا كان يوجد 16 عضواً، وذلك لاطلاع الجمهور عليها وإبداء الملاحظات حولها؛

- نشر أساس الاستنتاجات ضمن مسودة العرض والآراء البديلة لأي عضو في مجلس معايير المحاسبة الدولية يعترض على الإصدار؛

- الأخذ بالاعتبار كافة الملاحظات التي تم تلقيها خلال مهلة إبداء الملاحظات حول وثائق النقاشات ومسودات العرض؛

- الأخذ بالاعتبار الرغبة في عقد جلسة عامة أو الرغبة في إجراء تجارب ميدانية؛

- الموافقة على المعيار من قبل تسعة على الأقل من أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية الذين يحق لهم التصويت إذا كان يوجد أقل من 16 عضواً، أو من قبل عشرة من أعضائه إذا كان يوجد 16 عضواً؛

- نشر أساس الاستنتاجات مع معيار وتوضيح من بين أشياء أخرى، خطوات عملية المجلس المعايير المحاسبية الدولية اللازمة وكيف تعامل المجلس مع الملاحظات التي أبداها الجمهور حول مسودة العرض، والرأي المخالف لأي من أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية.

11- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) السارية المفعول إلى غاية نهاية 2020

الرقم	اسم المعيار	تاريخ الإصدار	تاريخ التطبيق	حل محل المعيار
IFRS 1	تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	2008-11-24	2009-7-1	-
IFRS 2	الدفع على أساس الأسهم	2004-2-19	2005-1-1	-
IFRS 3	إندماج الأعمال	2008-1-10	2009-7-1	IAS 22
IFRS 4	عقود التأمين	2004-3-31	2005-1-1	-
IFRS 5	الأصول الغير مالية المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	2004-3-31	2005-1-1	IAS 35
IFRS 6	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية	2004-12-9	2006-1-1	-
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	2005-8-18	2007-1-1	IAS 30
IFRS 8	القطاعات التشغيلية	2006-11-30	2009-1-1	IAS 14
IFRS 9	الأدوات المالية	2004-7-24	2018-1-1	IAS 39
IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	2011-5-12	2013-1-1	IAS 27
IFRS 11	الترتيبات المشتركة	2011-5-12	2013-1-1	IAS 31
IFRS 12	الإفصاح عن الحصة في المنشآت الأخرى	2011-5-12	2013-1-1	IAS 27.28.31
IFRS 13	قياس القيمة العادلة	2011-5-12	2013-1-1	-
IFRS 14	الحسابات القانونية المؤجلة	2014-1-30	2016-1-1	-
IFRS 15	الإيرادات من عقود مع العملاء	2014-5-28	2018-1-1	IAS 11. 18
IFRS 16	عقود الايجار	2016-1-13	2019-1-1	IAS 17
IFRS 17	عقود التأمين	2017-5-18	-	-

المعايير المحاسبية الدولية (IAS) السارية المفعول إلى غاية نهاية 2020

الرقم	اسم المعيار	تاريخ آخر تعديل
IAS 1	عرض القوائم المالية	2007
IAS 2	المخزونات	2005
IAS 3	القوائم المالية الواحدة	1976
IAS 4	محاسبة الاهتلاك	-
IAS 5	المعلومات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية	1976
IAS 6	أثار التغيرات في أسعار الصرف	-
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	1992
IAS 8	السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	2003
IAS 9	محاسبة تكاليف البحث والتطوير	-
IAS 10	الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية	2003
IAS 11	عقود الانشاء	1993
IAS 12	ضرائب الدخل	1996
IAS 13	عرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة	-

1997	التقرير عن القطاعات	IAS 14
2003	المعلومات التي تعكس التغيرات في الأسعار	IAS 15
2003	الممتلكات والمعدات والمصانع	IAS 16
2003	عقود الايجار	IAS 17
1993	الايراد	IAS 18
2011	منافع الموظفين	IAS 19
1983	محاسبة المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية	IAS 20
2003	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية	IAS 21
1998	إندماج الأعمال	IAS 22
2007	تكاليف الاقتراض	IAS 23
2009	الافصاحات عن الاطراف ذات العلاقة	IAS 24
-	محاسبة الاستثمارات	IAS 25
1987	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	IAS 26
2011	القوائم المالية المفصلة	IAS 27
2003	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	IAS 28
1989	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	IAS 29
1990	الافصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة	IAS 30
2003	الحصص في المشاريع المشتركة	IAS 31
2003	الأدوات المالية: العرض	IAS 32
2003	ربحية السهم	IAS 33
1998	التقارير المالية المرحلية	IAS 34
1998	العمليات غير المستمرة	IAS 35
2004	الانخفاض في قيمة الأصول	IAS 36
1998	المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة	IAS 37
2004	الأصول غير الملموسة	IAS 38
2003	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	IAS 39
2003	الاستثمارات العقارية	IAS 40
2001	الزراعة	IAS 41

تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) السارية المفعول إلى غاية نهاية 2020

تاريخ الإصدار	اسم التفسير	الرقم
2004	التغيرات في الالتزامات الحالية للإزالة والاستعادة والالتزامات المماثلة	IFRIC 1
2004	أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية والأدوات المماثلة	IFRIC 2
2004	حقوق الانبعاثات (سحب)	IFRIC 3
2004	تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد الايجار	IFRIC 4
2004	الحقوق في الحصص الناجمة من صناديق الإزالة والاستعادة والاصلاح البيئي	IFRIC 5
2005	الالتزامات الناجمة من المشاركة في سوق محدد- مخلفات المعدات الكهربائية والالكترونية	IFRIC 6
2005	تطبيق أسلوب إعادة العرض بموجب المعيار المحاسبي IAS 29	IFRIC 7

2006	نطاق المعيار IFRS 2 (سحب)	IFRIC 8
2006	إعادة تقييم المشتقات المضمنة	IFRIC 9
2006	إعادة التقارير المالية المرحلية وانخفاض القيمة	IFRIC 10
2006	مجموعة وشركات الخزنة حصة المعاملات (سحب)	IFRIC 11
2006	ترتيبات امتياز تقديم الخدمات	IFRIC 12
2007	برامج ولاء العملاء (سحب)	IFRIC 13
2007	IAS 19 القيود على أصول المنافع المحددة، متطلبات الحد الأدنى للتمويل وتفاعلاتها	IFRIC 14
2008	اتفاقيات إنشاء العقارات (سحب)	IFRIC 15
2008	تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية	IFRIC 16
2008	توزيع الأصول غير النقدية على المالكين	IFRIC 17
2009	عمليات نقل الأصول من العملاء (سحب)	IFRIC 18
2009	تسديد الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية	IFRIC 19
2011	تكاليف التجريد والكشط في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي	IFRIC 20
2013	الرسوم	IFRIC 21
2016	معاملات العملات الأجنبية والنظر المسبق	IFRIC 22
2017	عدم اليقين بشأن معاملات ضريبة الدخل	IFRIC 23

تفسيرات المعايير المحاسبية الدولية (SIC) السارية المفعول إلى غاية نهاية 2020

تاريخ الاصدار	اسم المعيار	الرقم
1997	تناسق - صيغ تكلفة مختلفة للمخزون (سحب)	SIC 1
1997	الانساق - رسملة تكاليف الاقتراض	SIC 2
1997	القضاء على الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات مع الشركات الشقيقة	SIC 3
1998	تصنيف الأدوات المالية - أحكام التسوية الطارئة	SIC 5
1998	تكاليف تعديل البرامج الحالية	SIC 6
1998	إدخال عملة اليورو	SIC 7
1998	أول تطبيق لمعايير المحاسبة الدولية كأول أساس للمحاسبة	SIC 8
1998	دمج الأعمال - تصنيف إما كاستحواذ أو وحدة مصالح	SIC 9
1998	المساعدات الحكومية - عدم وجود علاقة محددة مع الأنشطة التشغيلية	SIC 10
1998	صرف العملات الأجنبية - رسملة الخسائر الناتجة عن تخفيض قيمة العملة الشديدة	SIC 11
1998	توحيد - الكيانات ذات الأغراض الخاصة	SIC 12
1998	الكيانات الخاضعة للسيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية من قبل شركات التأمين	SIC 13
1998	الممتلكات والآلات والمعدات - التعويض عن انخفاض أو نقصان البنود	SIC 14
1999	عقود الإيجار التشغيلية - الحوافز	SIC 15
1999	أسهم رأس المال - أدوات الملكية الخاصة المعاد استردادها (أسهم الخزينة)	SIC 16
2000	الأسهم - تكاليف معاملة الأسهم	SIC 17
2000	الانساق - طرق بديلة	SIC 18
2000	عملة التقارير - قياس وعرض البيانات المالية	SIC 19
2000	طريقة محاسبة الأسهم - الاعتراف بالخسائر	SIC 20

2000	ضرائب الدخل - استرداد الأصول المعاد تقديرها غير القابلة للاستهلاك	SIC 21
2000	دمج الأعمال - التعديل اللاحق للقيم العادلة والشهرة المبلغ عنها في البداية	SIC 22
2000	الممتلكات والآلات والمعدات - التفتيش الرئيسي أو تكاليف الإصلاح	SIC 23
2000	ربحية السهم - الأدوات المالية والعقود الأخرى التي يمكن تسويتها في الأسهم	SIC 24
2000	ضرائب الدخل - التغيير في الوضع الضريبي للمشروع أو لمساهمه	SIC 25
2000	تقييم محتوى العمليات التي تتضمن الصيغة القانونية لعقود التأجير	SIC 27
2001	دمج الأعمال - "تاريخ الصرف" والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية	SIC 28
2001	ترتيبات امتياز تقسم الخدمات - الإفصاح	SIC 29
2001	عملة التقارير - الترجمة من عملة القياس إلى عملة العرض	SIC 30
2001	الإيراد - عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات إعلانية	SIC 31
2001	الأصول غير الملموسة - تكاليف الموقع الإلكتروني	SIC 32
2001	طريقة الدمج والمساواة - حقوق التصويت المحتملة وتخصيص حقوق الملكية	SIC 33

تصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) حسب الموضوع

-12

تصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)		
رقم المعيار	التصنيف	ت
(IAS21، IAS10، IAS8، IFRS13، IFRS14، IFRS15، IFRS16).	المعايير الخاصة بالتقييم والقياس	1
(IAS1، IFRS1).	المعايير الخاصة بالتقارير المالية	2
(IAS39، IAS32، IFRS9، IFRS7، IFRS2).	المعايير الخاصة بالأدوات المالية	3
(IAS28، IAS27، IFRS12، IFRS11، IFRS10، IFRS3).	المعايير الخاصة بالتوحيد واندماج الأعمال	4
(IAS34، IAS29، IAS24، IAS7، IFRS8، IFRS5).	المعايير الخاصة بالمعلومة	5
(IAS40، IAS38، IAS36، IAS23، IAS16، IAS2).	الأصول	6
(IAS37، IAS20، IAS19، IAS12).	الخصوم	
(IAS41، IAS26، IFRS4، IFRS17).	المعايير المهنية	7
(IFRS6).	معايير الخاصة بالموارد الطبيعية	8

13- أي معيار محاسبي صادر بعد سنة 2001 سيكون تحت مظلة (IFRS) وأي تفسير له صادر بعد 2001 سيكون تحت مظلة (IFRIC)

* الخصائص النوعية الأساسية: حُدِدَت الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية بموجب الإطار المفاهيمي الجديد الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لعام 2018 بخاصيتين نوعيتين هما الملاءمة والتمثيل الصادق، ويمكن التطرق إليهما كما يلي:

- خاصية الملاءمة: المعلومات الملاءمة هي المعلومات التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون حتى وإن اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها أو كانوا على علم مسبق بها من مصادر أخرى، وتكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تنطوي على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما معاً.

- خاصية التمثيل الصادق: يجب على المعلومات أن تمثل بصدق الظواهر الاقتصادية التي تقصد تمثيلها وحتى يكون التمثيل الصادق بشكل كامل يجب أن يتم الوصف بثلاثة خصائص إذ يجب أن يكون كاملاً وحيادياً وخالي من الخطأ طبعاً الكمال أمر نادر، هذا إن لم يكن قابلاً للتحقق على الإطلاق.

* الخصائص النوعية المعززة (الثانوية): وفقاً للإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الصادر عام 2018، فتُعد قابلية المقارنة وقابلية التحقق وقابلية الفهم والتقدم في الوقت المناسب خصائص نوعية تُعزز من فائدة المعلومات الملاءمة والمثلة بصدق.

- **قابلية المقارنة:** قابلية المقارنة هي خاصية تساعد مستخدميها على تحديد وفهم جوانب الاتفاق في العناصر والاختلافات فيما بينها، طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية مماثلة، كما أن الثبات في اتباع النسق الواحد في تطبيق الإجراءات نفسها لمعالجة الأحداث المتماثلة عبر الدورات المحاسبية المتتالية في شركة معينة يهدف إلى جعل القوائم المالية الصادرة عن الأحداث الاقتصادية المختلفة قابلة للمقارنة، وذلك عن طريق خفض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في شركات مختلفة.

وبخلاف الخصائص النوعية الأخرى لا ترتبط قابلية المقارنة ببند واحد للمقارنة تتطلب وجود بندين اثنين على الأقل، وهنا يُلزم الإشارة إلى أن عقد المقارنات في مجال المحاسبة يتم على مستويين:

- المقارنة بين نتائج الفترات لنفس المؤسسة وهو ما يعرف بالثبات أو التماثل.
- المقارنة بين نتائج المؤسسات المختلفة وهو ما يعرف بالتوحيد.

- **قابلية التحقق:** يُقصد بقابلية التحقق أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب وهذه الخاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم.

وقد وردت بعض الملاحظات على هذه الخاصية منها أنه حتى لو استعمل عدة محاسبين أو مراجعين نفس الطريقة أو طرق مشابهة للقياس واستندوا على أدلة متشابهة فإنه يبقى هناك احتمال أن يحصلوا على نتائج متباينة من القيم وحتى ولو افترضنا أن القياس كان خالياً من التحيز. إن هذه الخاصية تبقى نظرية بعيدة عن الواقع العملي لأنه لا يمكن للقياس المحاسبي أن يكون خالياً من التحيز من جهة ومن جهة أخرى فإن الأخطاء في القياس والاختلاف في التفسير والتأويل تؤدي إلى فقدان القدرة على التحقق.

- **قابلية الفهم:** تتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم أن لدى مستخدم المعلومات المالية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال الشركة ونشاطاتها الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية للشركة.

- **التوقيت المناسب:** يُعتبر التوقيت المناسب أمراً مستحسنًا ولكنه ليس مهماً بالدرجة نفسها كالملاءمة والتمثيل الصادق، ولا تكون المعلومات المقدمة في الوقت المناسب مفيدة إلا في حال كانت ملاءمة ومثلة بصدق وفي المقابل يمكن أن تبقى المعلومات ملاءمة والمثلة بصدق مفيدة (خاصة لأغراض التأكيدية) حتى ولو لم تكن معدة تقاريرها في الوقت المستحسن.

ومن الضروري أن يتوفر لمستخدمي المعلومات المحاسبية ما يلزمهم من المعلومات الملاءمة لتنبؤاتهم وقراراتهم ولا يكفي هذا وإنما يجب بالإضافة إليه أن تكون المعلومات حديثة في طبيعتها أكثر من ارتباطها بالفترات السابقة فقط، أي أنه يجب أن تكون البيانات التي يستخدمها المستثمرون والدائنون حديثة في إعداد التنبؤات واتخاذ القرارات، وفي الواقع فإن مفهوم الملاءمة ينطوي ضمناً على عامل التوقيت ومع ذلك يجب التركيز على أن التوقيت يمثل قيوداً هاماً على نشر القوائم المالية، ويجب أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المالية ونشرها سريعاً بقدر الإمكان لضمان إتاحة معلومات حديثة لمستخدمي المعلومات المالية.

14- يقصد بالمعلومات التي تنطوي على قيمة تنبؤية، هي التي يمكن استخدامها في وضع تنبؤات حول النتائج النهائية الماضية، أو التنبؤ بالنتائج المستقبلية، أما المعلومات التي تنطوي على قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم تغذية راجعة (تؤكد أو تغير) تقييمات سابقة.

15- المستخدمون الرئيسيون والثانويون للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

المستخدمون الرئيسيون للمعلومات المحاسبية هم المستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون أما المستخدمون الثانويون للمعلومات المحاسبية هم الموردون، العملاء، الدولة، الموظفون، الجمهور...).